The structural changes in the Iraqi economy

Abdalkareem Mahmoud Abd(*)

Al-kitab University/ College of Adminisrative and Financial Sciences

Abstract

Any country that is trying to achieve basic economic goals in the forefront of growth and stability and full employment. Economic growth must include quantitative, qualitative and sustained changes in macroeconomic structure over several decades.

Because Iraq has enormous human and natural resources, foremost of which is oil, the Iraqi economy has not undergone significant qualitative and quantitative changes in favor of economic growth as a strategic objective, but in a single economy that relies heavily on oil resources.

In order to examine the changes in the structure of the Iraqi economy, these changes in the structure of the population were examined from a biological and a literal point of view. Structural changes were also examined in the sectoral distribution of the GDP, the sectoral distribution of the labor force and the structural changes in foreign trade.

Changes in population structure were not positive and did not contribute to the desired economic growth. The sectoral distribution of GDP and the sectoral distribution of the labor force was also not positive for achieving major economic objectives. The analysis of changes in the structure of foreign trade, resource use and the structure of aggregate demand in the Iraqi economy shows a decline in the contribution of capital formation in GDP, which is the main driver of economic growth against the growth of the share of total consumption and private sector exports excluding the oil sector.

The study concluded that the imbalance in the structure of the Iraqi economy has continued as a result of a number of problems that began in the 1980s as a result of the war with Iran and the ensuing economic siege throughout the 1990s, as well as the instability of the security and political situation since 2003.

Keyword: GDP, Economic growth, Biological structure.

(*)a_karem59@yahoo.com

التغيرات البنيوية في الاقتصاد العراقي

عبد الكريم محمود عبد

الاستاذ المساعد الدكتور

جامعة الكتاب/ كلية العلوم الادارية والمالية

الخلاصة:

ان اي دولة تحاول تحقيق اهداف اقتصادية اساسية في مقدمتها النمو والأستقرار والأستخدام الكامل . وان النمو الأقتصادي يجب ان يتضمن تغيرات كمية ونوعية ومستمرة في بنية الأقتصاد الكلي وذلك خلال عدة عقود من الزمن.

ولان العراق يمتلك موارد بشرية وطبيعية هائلة في مقدمتها النفط الأ ان الأقتصاد العراقي لم تطرأ عليه تغيرات كمية ونوعية واضحة لصالح النمو الأقتصادي كهدف ستراتيجي وانما بقي اقتصاد وحيد الجانب يعتمد بشكل رئيسي على موارد النفط.

ولغرض بحث التغيرات في بنية الأقتصاد العراقي فقد تم البحث عن هذه التغيرات في البنية السكانية من الناحية البيولوجية ومن الناحية الحرفية وكذلك تم بحث التغيرات البنيوية في التوزيع القطاعي للناتج المحلي الأجمالي والتوزيع القطاعي للقوى العاملة ثم التغيرات البنيوية في التجارة الخارجية.

وقد اتضح ان التغيرات في البنية السكانية لم تكن ايجابية ولم تساهم في تحقيق النمو الأقتصادي المرغوب. كما ان التوزيع القطاعي للناتج المحلي الأجمالي والتوزيع القطاعي للقوى العاملة ايضا لم يكن ايجابيا لتحقيق الأهداف الأقتصادية الكبرى. كما ان تحليل التغيرات في بنية التجارة الخارجية واستخدام الموارد وبنية الطلب الكلي في الأقتصاد العراقي يظهر تراجع نسبة مساهمة تكوين راس المال في الناتج المحلي الأجمالي وهو العنصر المحرك الرئيسي للنمو الأقتصادي مقابل نمو نسبة مساهمة الأستهلاك الكلي وصادرات القطاع الخاص عند استبعاد قطاع النفط.

وخلص البحث الى استمرار الأختلال في بنية الأقتصاد العراقي نتيجة جملة مشاكل ابتدأت منذ عقد الثمانينات نتيجة الحرب مع ايران وما اعقبها من حصار اقتصادي طيلة عقد التسعينات من القرن الماضي فضلا عن عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي منذ عام 2003 .

مما يتطلب وضع جملة من السياسات الأقتصادية الشاملة لمعالجة ذلك الأختلال للوصول الى تحقيق اهداف الأقتاد الكلي في النمو وألأستقرار والأستخدام الكامل.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الاجمالي, النمو الاقتصادي, البنية البايولوجية.

المقدمة

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد وحيد الجانب يعتمد اساسا على قطاع النفط في معظم ايراداته الخارجية. وكانت السياسة الاقتصادية للعراق تركز على المنهج الاشتراكي الا انه حصلت اصلاحات كبيرة نتيجة للضغوط التي تعرض لها من جراء الحرب مع ايران ثم الحصار الاقتصادي عام 1990 واستمراره لاكثر من عقد من الزمان. ثم الاحداث والتغيرات السياسية التي حصلت عام 2003 التي اتسمت بالاضطراب وعدم الاستقرار.

اهمية البحث

تاتي اهمية البحث من خلال ضرورة دراسة التغيرات التي حصلت في الاقتصاد العراقي لمحاولة الكشف عن مواطن الضعف ووضع المعالجات المناسبة والعلمية للمشاكل الاقتصادية لما تنطوي عليه من اثار اجتماعية وامنية خطيرة من شانها اقحام الاقتصاد العراقي في حلقة مفرغة من التخلف.

هدف وفرضية البحث

ان الهدف الرئيسي من البحث يتركز حول استعراض الملامح الاساسية للاقتصاد العراقي في اطار الاجابة عن التساؤل هل حصلت تغيرات في بنية الاقتصاد العراقي بعد ان تعرض لضغوطات كبيرة منذ عام 1980 ولغاية الوقت الحاضر وماهي المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

1. <u>السكان</u>

يمثل السكان من وجهة النظر الاقتصادية عنصرا بالغ الحيوية لعدة اعتبارات اهمها:

1.وجود علاقة مباشرة بين حجم السكان ومعدل دخل الفرد وبالتالي مستوى المعيشة.

2. ان حجم السكان وبنيته تقرر حجم القوى العاملة وهذه بدورها تشكل احد الدعائم الاساسية كمصدر متاح للنمو والتطور فهي احد عناصر الانتاج الرئيسية.

3. يتاثر النمو الاقتصادي بالبنى السكانية بصورة اساس بسبب التغير في:

أ . البنية البيولوجية (السكان في سن العمل والسكان خارج سن العمل) التي تؤثر على المعدل الطبيعي لنمو السكان وتشمل البنية البيولوجية المعدل السنوي لكل من الولادات ونسبة الوفيات التي تؤثر على المعدل الطبيعي لنمو السكان الذي يتحدد بالفرق بين معدل الولادات ومعدل الوفيات .

ب . البنية الحرفية من حيث الفئات العاملة وعلاقة ذلك بالانتاجية الكلية للسكان.

ان تحليل السكان حسب الفئات العاملة (السن) يحدد حجم قوة العمل وحجم السكان المستهلكين فالبنية البيولوجية تؤثر ايضا في البنية الحرفية من حبث الفئات العاملة وعلاقتها بالانتاجبة الكلية لان طاقة الانتاج الكلي هي حاصل ضرب عدد السكان الفعال مع متوسط الانتاجية الفردية.

فالبنية البيولوجية المتميزة بانخفاض معدل الوفيات وانخفاض معدل الولادات تؤدي الى ضمور قاعدة الهرم السكاني وتضخم في الجزء المتوسط من الهرم مما يعبر عن الشيخوخة السكانية مما يؤدي الى فقدان في حيوية السكان وعلى العكس عندما تتميز البنية السكانية بارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات يعني توسع قاعدة الهرم الامر الذي يعني ان السكان في حالة الشباب والحيوية . فالبنية البيولوجية للسكان تؤثر في النمو الاقتصادي وذلك:

اولا. تؤثر في معدل النمو الطبيعي الذي بموجبه بتغير عبر الزمن حجم الكتلة السكانية

ثانيا. التاثير على شكل الهرم السكاني مما يؤدي الى تاثير في حيوية السكان وبالتالي على الحيوية الاقتصادية.

ثالثا. التاثير في معدل النمو السكان حيث يؤثر هذا المعدل تبعا لشروط اقتصادية معينة سلبا او ايجابا في النمو الاقتصادي.

4.ان حجم السكان مع معدل دخل الفرد يؤثر بصورة حاسمة على الطلب الكلي من السلع والخدمات كما ونوعا.

5. ان حجم القوى العاملة وانتاجيتها لايؤثر فقط على معدلات النمو الاقتصادية بل يحدد ايضا امكانية زيادة مصدر اساسي للدخل وهو الاجور.

ومن ملاحظة الجدول (1) يمكن القول ان معدل نمو سكان العراق كان مرتفعا اذ بلغ (2,9%) وكانت نسبة الذكور (51%) انخفضت الى (50,3%) بينما ارتفعت نسبة الاناث من (48,4%) عام 1977 الى (49,7%) عام 2009 لان معدل نمو الاناث كان اكبر من معدل نمو الذكور اذ بلغ (3%) بينما بلغ معدل نمو الذكور (2,9%) وان هذا التراجع في نمو الذكور يرجع الى الحروب التي تعرض لها العراق واعمال العنف والاضطرابات التي حصلت بعد عام 2003 والتي اصابت الذكور اكثر من الاناث والتي اثرت على الاتجاهات في البنية الحيوية للسكان كما يوضح الجدول (2) اذ يلاحظ انخفاض معدل المواليد الخام لكل الف من السكان من (39,2%) عام 1990 الى (31,4%) عام 2007 مما اثر على معدل الخصوبة اذ انخفض من (5,9%) عام 1990 الى (4,3%) عام 2007 كما ان معدل وفيات الاطفال كان اعلى من معدل المواليد كما موضح في الجدول.

وكان معدل وفيات الامهات لكل (100000) مولود حي مرتفعا مقارنة مع غيره من الدول العربية المستقرة. لذلك كان يتوقع ان يتجاوز معدل نمو السكان (3%) فيما لو لم يمر العراق بظروف الحروب والحصار واحداث العنف.

جدول (1) سكان العراق للسنوات 1977– 2009 (بالالف)

السنة	ذكور	اناث	المجموع
1977	6183	5817	12000
1980	6815	6423	13238
1985	8015	7570	15585
1990	9190	8700	17890
1995	10451	9995	20536
1997	10987	11059	22046
2002	12814	12751	25565
2009	16163	15942	32105
معدل النمو *	%2,9	%3	%2,9

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية 2008–2009

- تم استخراج معدلات النمو من قبل الباحث .

جدول (2) اتجاهات الاحصاءات الحيوية للسكان 1990–2007

السنة	معدل المواليد الخاملكل 1000من السكان	العمر لمتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل الخصوبة الاجمالي	معدل الوفيات الخام لكل 100000من السكان	معدل وفيات الرضع لكل 1000مولود حي	معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسةلكل 1000 مولود حي
1990	39,2	61,8	5,9	8,5	40	50
2000	–	–	–	–	38	47,6
2007	31,4	69,3	4,3	5,3	36	44,3

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009

لقد بلغ معدل وفيات الامهات(84) للفترة (200–2007)بينما بلغ في الاردن (359 والامارات (3) وسوريا (57) والسعودية (14) والكويت (2) مما يؤثر على معدل الولادات الطبيعي وبالتالي على معدل نمو السكان . وقد اثر ذلك على نسبة السكان في سن العمل (15–65 سنة) من مجموع السكان فقد كانت (50,9%) عام 1975 وبلغت (52,9%) عام 1990 ثم (58,2%) عام 2008 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد, 2009, 273).

وبطبيعة الحال ان السكان في سن العمل لايعني ان جميعه يعملون فهناك نسبة تتبدد نتيجة اسباب كثيرة كالطلاب او المرضى او غيرهم وما يبقى يسمى السكان الفعال وهؤلاء ايضا ليس جميعهم يعملون فهناك نسبة من السكان في سن العمل وقادرة على العمل الا انهم لا يعملون بسبب البطالة ويلاحظ ايضا ان نسبة سكان الحضر كانت (56%) من اجمالي السكان عام 1970 ثم بلغت (65%) عام 1980 ثم وصلت الى (67%) عام 2007 . بينما بلغت نسبة السكان الحضر الذين هم في سن (15–64) (67%) عام 1997 تناقصت الى (57,7%) عام 2009 [*] .

وقد بلغ معدل نمو السكان في سن العمل (15–64) في الريف (6,1%) سنويا للفترة 1997–2009 بينما بلغ معدل النمو في الحضر (3%) لنفس الفترة [†] .
والجدول رقم (3) يوضح الهرم السكاني للعراق .

جدول (3) الهرم السكاني للعراق للفترة 1975–2006 (نسب مئوية)

الفئات العمرية	1975	1990	2006
اقل من 15 سنة	46,4	44,2	38,7
15–65 سنة	50,9	52,9	58,2
اكثر من 65	2,5	2,9	3,1

* . استخرجت النسب من قبل الباحث استنادا الى : الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة السنوية 2009
† . استخرجت النسب من قبل الباحث استنادا الى احصاءات الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة السنوية 2009

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009 نقلا عن مصادر وطنية والبنك الدولي

يتضح من الجدول (3) ان هناك تشوه في قاعدة الهرم نتيجة اختلال البنية البيولوجية وتضخم في وسط الهرم مما يشكل خطرا كبيرا على سكان العراق في المستقبل لان هذا التضخم قد ينتقل الى قمة الهرم واستمرار ضمور قاعدة الهرم مما يؤثر تاثيرا كبيرا على التنمية .

ان السبب الرئيسي في انخفاض نسبة السكان في سن العمل بالنسبة للمناطق الحضرية وارتفاعها في الريف يعود الى فترة الحصار في عقد التسعينات وازمة الغذاء التي تعرض لها العراق مما اضطر السكان الى الاتجاه للقطاع الزراعي والعمل فيه لتحقيق الامن الغذائي لهم .

فقد ادى تغيير البنية البيولوجية لسكان العراق الى تغيير البنية الحرفية فقد بلغ معدل النمو السنوي للقوى العاملة (5,3%) للفترة 1995–2007 . ارتفعت نسبة مساهمة النساء في القوى العاملة من (16%) عام 1970 الى (17,3%) عام 1980 ثم وصلت الى (20,7%) عام 2007 وقد بلغت نسبة الاطفال بين (5–14سنة) الذين يعملون (11%) سنويا للفترة 199–2007 . فبلغت نسبة القوى العاملة في الزراعة (13,6%) عام 2007 بعد ان كانت (012,8%)عام 1995 بينما انخفضت في الصناعة من (24,6%) عام 1995 الى (15,6%) وارتفعت في قطاع الخدمات من (62,6%) عام 1995 الى (70,8%) عام 2007 [*] .

لذلك نتيجة لتغيرات البنية البيولوجية والحرفية للسكان في العراق باتجاهات غير مخطط لها نتيجة للظروف التي مر بها فقد انعكس ذلك على معدلات البطالة التي بلغت (6,3%) للاناث و(7,2%) للذكور عام 1990 ارتفعت بشكل كبير الى (29,7%) للاناث و(30,1%) للذكور عام 2008 [†] .

وقد انعكس ذلك على مؤشرات التنمية البشرية حسب ما اظهره مسح اجراه الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومعهد الدراسات التطبيقية النرويجي اذ اظهر المسح ان (23%) من الاطفال يعانون سوء التغذية وان (85%) من الاسر العراقية تعاني من عدم استقرار الطاقة الكهربائية وان هناك عجز في عدد الوحدات السكنية يصل الى (1,5) مليون وحدة سكنية وان (54%) من الاسر تتمتع بتوفير مياه صالحة للشرب وان (37%) ترتبط مساكنها بشبكات صرف صحي مناسبة مقارنة بمايزيد عن (9%75) في عقد الثمانينات.

وتدن مستوى الخدمات الصحية الذي اثر على معدل وفيات الامهات واظهر المسح ان حجم البطالة في حالة الاخذ بنظر الاعتبار نسبة العمالة الناقصة (العاملون ساعات اقل من الحد الادنى) هو اعلى مما ورد سابقا وحسب تعريف منظمة العمل الدولية وقدرت من قبل البنك الدولي بنسبة (50%) (الجهاز المركزي للاحصاء, 2010).

كما كشف تقرير الجهاز المركزي للاحصاء ان (23%) من سكان العراق هم ضمن دائرة الفقر اذ يعتبر خط الفقر مساويا لمبلغ (76) الف دينار و(896) دينار شهريا للفرد ويتركز في الريف اكثر مما هو في الحضر وتختلف نسبة الفقر بين محافظة واخرى فهي عالية جدا في محافظات جنوب العراق وواطئة جدا في المحافظات الشمالية .

2.التغيرات البنيوية

[*] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ملحق 17/2 صـــ 284

[†] . الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة السنوية 2009 جدول 19/15

تتمثل التغيرات البنيوية اساسا في مؤشريين مترابطين الاول بنية الناتج المحلي الاجمالي و توزيعه القطاعي والثاني التوزيع القطاعي للقوى العاملة .

اولا.التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجماليGDP

يظهر الجدول رقم (4) تطور التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي فيلاحظ انحسار نسبة مشاركة القطاع الزراعي من (2،13%) عام 1997الى (2،6%) عام 2007 وانخفضت ايضا نسبة مساهمة قطاع التعدين والصناعة 115% عام 1997 الى (9،66)عام 2007 بينما ارتفعت نسبة طفيفة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية من (1%) عام 1997الى (1،2)عام 2007 وهذه نسبة ضئيلة لاتعبر عن تقدم في الاقتصاد كون ان تطور هذا القطاع يعد احد المعايير المهمة للدول الصناعية وتطور الصناعة بشكل خاص .

جدول رقم (4) التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للفترة (1997–2007) (نسب مئوية)

	1997	2002	2007
الزراعة	2،13	2،10	2،6
التعدين والصناعة الاستخراجية	1،115	7،84	9،66
الصناعة التحويلية	1	8،1	1،2
الخدمات	1،6	7،3	8،25

المصدر: احصاءات صندوق النقد العربي

بينما ساهم قطاع الخدمات بما نسبته (25%) من اجمالي الناتج المحلي عام 2007 بعد ان كان (1،6) عام 1997 مما يعني هناك تحول في نوعية التطور والنمو فالناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية حقق نموا بلغ (4،12) سنويا للفترة 1997 لغاية 2007 . بينما اذا تم احتساب الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة 1988 فانه معدل النمو سيبلغ (3%) سنويا .

اما التوزيع القطاعي للقوى العاملة فبين الجدول رقم (5) ان اتجاه التطور هو نفس اتجاه التطور في التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي .

فانخفاض نسبة القوى العاملة في القطاع الصناعي نتيجة الحصار الاقتصادي على العراق طيلة عقد التسعينات ولغاية النصف الثاني من الالفية الثالثة الذي ادى الى ضمور الكثير من المشاريع الصناعية ومنافسة السلع الاجنبية وسياسات الاغراق التي اتبعتها بعض الدول تجاه العراق كل ذلك ساهم في تحول الوزن النسبي للقوى العاملة نحو قطاع الخدمات كالنقل والمواصلات والمطاعم والفنادق وغيرها .

من كل ما تقدم نستطيع القول ان لم تحصل تغيرات نوعية وكمية مهمة لصالح التطور الاقتصادي في العراق وتنويع القاعدة الصناعية والزراعية كما ونوعا بل ان التطور الذي حصل في قطاع الخدمات كان تعبيرا عن تدهور خطير في قطاعي الزراعة والصناعة فالتنمية والنمو والتغيرات البنيوية يجب تجري بشكل شامل لكل القطاعات المهمة .

جدول رقم (5) التوزيع القطاعي للقوى العاملة (نسب مئوية)

	1995	2007
الزراعة	8،12	6،13

الصناعة	6،24	6،15
الخدمات	6،62	8،70

المصدر : احصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ملحق 2 / 16 صـ284

3 . التجارة الخارجية (الصادرات)

تمثل الصادرات عاملا حيويا في التطور الاقتصادي لعدة اعتبارات اهمها:

1. لانها تمثل قدرات انتاجية ذاتية مادية او بشرية او كليهما.
2. تشكل مصدرا اساسيا للاحتياطيات الاجنبية.
3. لانها تجسد طاقة استيرادية بشكل مادي مباشر.

فالقدرة على التصدير وديمومة زخمه تعني قدرة على الانتاج وكذلك على المنافسة في الاسواق الدولية في الوقت ذاته.

يظهر في الجدول (6) تطور الصادرات العراقية من حوالي (35) الف مليون دينار عام 1997 الى حوالي (230) الف مليون دينار وعند الرجوع الى بنية الصادرات العراقية خلال تلك الفترة من حيث مساهمة القطاع الخاص نلاحظ ان هذا القطاع قد ساهم بنسبة كبيرة من صادرات العراق منذ عام 1991 نتيجة للحصار الاقتصادي على العراق وتراجع مساهمة القطاع المختلط يرافقه تصاعد صادرات القطاع الاجنبي في العراق ففي عام 200 ساهم القطاع الخاص بما نسبته (99,6%) من اجمالي الصادرات عدا النفط الخام والمنتجات النفطية ووصلت النسبة الى (77%) عام 2008.

وقد حقق الميزان التجاري العراقي فائضا خلا ل النصف الثاني من العقد الاخير بلغت نسبتـه (11%) من الناتـج المحلي الاجمالي عام 2005 ارتفع الى (20%) عام 2008 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد).

جدول رقم (6) الصادرات العراقية (عدا النفط الخام والمنتجات النفطية) (1991-2008)

(الف دينار)

السنة	الصادرات	القطاع الخاص	القطاع العام
1991	35056	28435	3436
1995	16942	12993	450
2000	83057	64636	76
2005	34097	25131	0
2008	229714309979	177207980235	393838784

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية 2008-2009

جدول رقم (7) بنية الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي بقيـم المشتري (نسب مئوية) للفترة 1997-2007

	1997	2000	2002	2007
صادرات السلع والخدمات	0,4	93,9	84,8	55,2
الاستيرادات من السلع والخدمات	1,9	61,6	59,1	34,4
الاستهلاك الخاص	75,5	16,8	29,2	34
الاستهلاك العام	24,9	14,7	23,2	29
اجمالي الاستهلاك	100,4	31,5	52,4	63
اجمالي الاستثمار	1,1	36,2	21,9	16,1

المصدر : صندوق النقد العربي ، 2009 جدول 73

ان الصادرات من السلع والخدمات ما تزال تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي كما موضح بالجدول (7) اذ بلغت (55,2%) عام 2007 مما يعني ان الطلب الخارجي محدد فعال للناتج المحلي وان اي تقلبات او تذبذب في هذا القطاع يؤثر سلبا بصورة محسوسة على الناتج المحلي والاستخدام ايضا ومن الواضح ايضا ان انخفاض نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي وباعتبارها تمثل طاقة استيرادية نجد انخفاض نسبة مساهمة الاستيرادات من (59,1%) عام 2002 الى (34,4%) عام 2007 على الرغم من ان الاستيرادات تمثل احد جوانب العرض الكلي في الاقتصاد فان انخفاض نسبتها يعني ارتفاع نسبة مساهمة الانتاج المحلي في العرض الكلي وتوفير الموارد المتاحة في الاقتصاد العراقي.

وبالنسبة لمكونات الطلب الكلي الاخرى في الاقتصاد العراقي كالاستهلاك الخاص الذي يعبر عن مستوى معين من الرفاهية بشكل عام فيلاحظ ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي يشكل ثلث الطلب الكلي اذ بلغت النسبة (34%) عام 2007 وان اجماي الاستهلاك شكل ثلثي الطلب الكلي بينما تراجعت نسبة مساهمة تكوين راس المال وانخفاضها من (22%) تقريبا عام 2002 الى (16%) عام 2007.

فالاستثمار يمثل احد العناصر الاساسية في الطلب الكلي في الاقتصاد ومحرك اساسي لعملية التنمية الاقتصادية كونه يؤثر بصورة مباشرة في الدخل او الانتاج من خلال المضاعف كما انه يؤثر في الطاقة الانتاجية من خلال الاضافة من راس المال الجديد الى الخزين من راس المال الموجود فزيادة الطاقة الانتاجية من شانها ان تؤدي الى زيادة معدلات النمو التي ترتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار الذي يعد اداة من ادوات التنمية الاقتصادية.

وقد شكل القطاع العام النسبة الاكبر من تكوين راس المال اذ بلغت نسبة مساهمته (89%) عام 1999 وبلغت (97,3%) عام 2008 بالاسعار الثابتة لعام 1988 اي انه ازداد بمعدل نمو سنوي (23%) [*] .

وعلى الرغم من تزايد الاستثمار في الاقتصاد العراقي الا ان نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي كما موضح في الجدول (7) قد انخفضت من (36%) عام 2000 الى (22%) عام 2002 ثم الى (16%) عام 2007 نتيجة للظروف غير المستقرة التي يمر بها العراق منذ عام 2003 التي اثرت بشكل واضح على عزوف المستثمرين عن الاستثمار في الاقتصاد العراقي ولاسيما القطاع الخاص وكان الجزء الاكبر من الاستثمار ناجم عن مساهمة القطاع العام الممثل للدولة ويلاحظ ان جميع القطاعات الاقتصادية قد تراجعت مساهمتها في تكوين راس المال الثابت بين عامي 2000 و2008 فقد انخفضت نسبة مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد من (5%) تقريبا الى (0,1%) والتعدين والمقالع من (3,3%) الى (1,3%) والصناعات التحويلية من (17%) الى (1,8%) والماء والكهرباء من (22,5%) الى (0,8%) والنقل والمواصلات من (4,2%) الى (0,5%) وملكية دور السكن من (6,8%) الى (1,4%) بينما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع خدمات التمية الاجتماعية والشخصية من (38%) الى (88%)[†].

ان هذه الحقيقة تعكس بوضوح ضعف سياسة تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق التنمية الاقتصادية فهذا الهدف يفترض ان يحظى بالاولية ضمن السياسة الاقتصادية لاي دولة فاصبح الهدف الاخير لهذه السياسة.

وذلك نتيجة لعوامل كثيرة في مقدمتها الوضع الامني المتدهور وما يتبعه من حالة تشاؤم لدى المستثمرين وبشكل واضح وملموس لدى القطاع الخاص مما ادى الى احجامهم عن الاستثمار.

من كل ما سبق نستطيع القول ان التغيرات البنيوية في الاقتصاد العراقي جاءت معاكسة للاهداف الاقتصادية التي تسعى لها اي دولة .

5 . **المشاكل الاقتصادية**

* . استخرجت النسب ومعدل النمو من قبل الباحث استنادا الى احصائيات الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية 2008-2009 جدول 10/ 14 و11/ 14

† . استخرجت النسب من قبل الباحث استنادا الى : الجهاز المركزي للاحصاء ن المجموعة الاحصائية السنوية 2008-2009 جدول 14/14

من ابرز المشاكل الاقتصادية التي ما يزال العراق يعاني منها نتيجة الحرب مع ايران والحصار الأقتصادي وعدم الأستقرار منذ عام 2003 هي

أ . الانفتاح الخارجي

ويعني ارتفاع مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي جدول(7) مما يؤدي الى تعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر التقلبات في الاسواق الخارجية_من تغيرات في اسعار السلع والتغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية فما يزال الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط كمادة اولية وضعف القاعدة الصناعية.

ب.مرونة السياسة المالية

ان اعتماد الميزانية الحكومية العراقية على ايرادات القطاع الخارجي بشكل كبير ادى الى ضعف المرونة في السياسة المالية التي تعد العمود الفقري في هيكل السياسة الاقتصادية وتمثل اهمية كبيرة في تحقيق اهداف الاقتصاد الكلي فهناك ارتباط قوي بين درجة الانفتاح الاقتصادي والميزانية الحكومية فالانفاق العام بلغت نسبته (37%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2008 وبلغت نسبة الايرادات العامة (57%) من الناتج المحلي الاجمالي .فالايرادات النفطيـــة تساهم بما نسبته (96,7%) من اجمالي الايرادات العامـــة لعام 2008 [*] .

ج. اختلال التوازن الاقتصادي

من خلال المؤشرات الاقتصادية السابقة اتضح ان هناك اختلالا مابين القطاع الخارجي ممثلا بالصادرات والاستيرادات وبين القطاع الداخلي ممثلا بالادخار والاستثمار فعلو نسبة مساهمة الصادرات والاستيرادات في الناتج المحلي الاجمالي قابله انخفاض ملحوظ في نسبة الاستثمار للناتج المحلي الاجمالي وهذا يؤثر سلبا على التوازن الاقتصادي فالعرض المحلي اصبح عاجزا عن تلبية الطلب المحلي (الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام وتكوين راس المال).

د. البطالـــة

من المشاكل التي اصبح يعاني منها العراق بصورة واضحة هي مشكلة البطالة. فقد بلغ معدل البطالة للفئات العمريـة (15-24سنة) عام 2006 حوالي (35%) [†].

اذ تشير الأحصاءات الرسمية ان اقتصاد العراق مايزال يعد اقتصادا وحيد الجانب اذ يعتمد بنسبة (99%) من صادراته على النفط فيلاحظ ان جميع مفردات الصادرات عدا النفط يعاني فيها العراق من عجز فالاستيرادات تفوق الصادرات وهناك عجز غذائي كبيرتبلغ قيمته (1726) مليون دولار[4] في حين تتوفر في العراق كل مقومات تحقيق الامن الغذائي من موارد طبيعية وفيرة وبشرية وخبرات ادارية وهندسية ورؤوس اموال وهذه مشكلة كبيرة لابد ان تعالج وفق ستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية والتركيز على التنمية الريفية الشاملة والنهوض بقطاع الزراعة .

هـ . التضخم

ان الاقتصاد العراقي مايزال يعاني من التضخم على الرغم من ان جهود السياسة الاقتصادية والنقديـة قد نجحت في تخفيض معدلاته اذ كان (37%) عام 2005 ثم بلغ (13%) عام 2008 (البنك المركزي العراقي ، 2008، جدول 31).

الخاتمـــــــة

[*] .استخرجت النسب من قبل الباحث استنادا الى البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2008 جدول (13)

[†] . د. حسن لطيف الزبيدي واخرون ، البطالة في العراق المظاهر والاثار وسبل المعالجة ، مجلة دراسات اقتصادية بيت الحكمة بغداد العدد 21، 2009 ،

توضح المؤشرات الاقتصادية استمرار الاختلال في بنية الاقتصاد العراقي من حيث التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي والتوزيع القطاعي للقوى العاملة وبنية التجارة الخارجية وقد ادى ذلك الى حصول مشاكل اقتصادية كثيرة كالبطالة والتضخم والركود الاقتصادي والعجز عن تحقيق الامن الغذائي وضعف الاستثمار ولاسيما في القطاعات الانتاجية ذات القيمة المضافة العالية كالصناعات التحويلية وتركزها في قطاع الخدمات الذي يتسم بانخفاض الانتاجية وانحسار اهمية القطاع الزراعي وتدهوره بشكل كبير رغم توفر كل مقومات التنمية الزراعية والريفية ,واتجاه الهرم السكاني نحو التشوه مما قد ينذر بارتفاع نسبة الأعالة والشيخوخة في الأقتصاد العراقي.

لذا لابد من معالجة هذه المشاكل من خلال وضع سنراتيجية شاملة وواضحة بعيدة الامد تتناول احداث تغيرات كمية ونوعية في بنية الاقتصاد العراقي ويمكن ان نورد التوصيات الاتية:

1- تركيز الاهتمام باولوية بالقطاع الصحي والرعاية الصحية من خلال بناء المستشفيات والمراكز الصحية وتوفير مستلزماتها المادية والبشرية وتنسبق وتنظيم الجهود في التخطيط والصحة والتعليم لرفع معدلات الولادات وتقليل معدل الوفيات والتاثير على معدل النمو الطبيعي للسكان.

2- تحقيق الامن الغذائي والاهتمام بالقطاع الزراعي والتنمية الريفية الشاملة بما يحقق ذلك الهدف والقضاء على البطالة في الريف وزيادة الانتاج والانتاجية.

3- الاهتمام بقطاع التعليم بمختلف مراحله واعتباره استثمار بشري وشرط ضروري للتنمية الاقتصادية لما ينطوي على ذلك من توفير العناصر البشرية الكفوءة التي يمكن ان تؤدي الى تغيرات في البنية الصناعية باتجاه الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية العالية والقيمة المضافة العالية وزيادة الانتاجية والانتاج لتلبية الطلب المحلي اولا ولتنويع قاعدة الصادرات والايرادات.

4- وضع ستراتيجية فعالة لتقليل الاعتماد على النفط وتطوير الصناعات غير النفطية والبتروكيمياويات بما يحثث الاكتفاء الذاتي بالمشتقات النفطية والتصدير للخارج.

5- وضع ستراتيجية للتنمية السياحية واعتباراها نفط دائم لتوفر كل مقومات نجاحها من طبيعة خلابة واثار تاريخية حضارية ومراقد دينية تستقطب جمسع شعوب العالم من خلال الاهتمام بتوفير البنى التحتية لهذه الصناعة من فنادق وخدمات اتصال ومواصلات ومطاعم ومرافق ترفيهية.

Sources

1- Central Bank of Iraq, Annual Report, 2008
2- Central Bank of Iraq, Annual Bulletin, 2008
3- Arab Consolidated Economic Report, 2009
4- Central Statistical Organization, Statistical Group 2008-2009
5- Zubaidi, Hassan Latif et al., ***"Unemployment in Iraq: Manifestations, Remedies and Means of Treatment***" Journal of Economic Studies, Bayt al-Hikma, Baghdad, No. 21, 2009.
6- Arab Monetary Fund, Statistics, 2009.